

كو<sup>٥</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٢/اتحادية/تميز/٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٢/٣/٢٠١٣ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أنتن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعي - /احمد عبد عون - وكيله المحامي عني الرماحي .  
التميز عليهما - المدعى عليهما - / ١. مدير بلدية كربلاء/اضافة لوظيفته وكيله الموظف الحقوقي امير رحيم حميد .

٢. وزير العدل/اضافة لوظيفته وكيله الموظف الحقوقي

بلال محمد حسن .

#### الإدعاء

ادعى المدعي (التميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وإن تم تخصيص قطعة الأرض السكنية المرقمة (٣/٢١٥٧٧ م ٦١ جزيرة) لموكلته من قبل دائرة المدعى عليه الأول وقد قام المدعي (التميز) بكافة الإجراءات والمستمسكات المطلوبة وقد حالت ظروف قاهرة دون اكمال معاملة التسجيل ، وقد قدم طلباً للتسجيل الا ان المدعى عليه الاول اصدر قراره الإداري المؤرخ في ٢٣/١/٢٠١٢ ( يكون حسم القضايا المتعلقة باستكمال اجراءات القطع السكنية المخصصة قبل ٩/٤/٢٠٠٣ ولم يتم تسجيلها عن طريق القضاء ... ) ، تظلم المدعي لدى المدعى عليه الاول بتاريخ ٢٩/١/٢٠١٢ وتم رفض تظلمه بتاريخ ٣٠/١/٢٠١٢ ، أقام المدعي (التميز) دعواه بواسطة وكيله امام محكمة القضاء الإداري والمدفوع عنها الرسم بتاريخ ٤/٣/٢٠١٢ طالباً فيها الحكم بإلغاء القرار الإداري الذي أصدره المدعى عليه الأول بعدم تسجيل القطعة وإلزام المدعى عليهما/إضافة لوظيفتيهما بالتضامن بتسجيل القطعة موضوع الدعوى بأسم موكلته ، وقد ادخلت المحكمة الامين العام لمجلس الوزراء شخصاً ثالثاً للاستيضاح في جنستها المؤرخة ٣٠/٤/٢٠١٢ واخرجته في جنستها المؤرخة في ١٣/٨/٢٠١٢ ، ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٨/١١/٢٠١٢ وبعد الاضبارة (٨٤/ق/٢٠١٢) حكماً بالاتفاق يقضي برد دعوى المدعي ولعدم قناعة التميز بالحكم طعن به تمييزاً بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب

كوٲماری عیراق  
داد كای بالآی نیتبحدای





جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٢/اتحادیة/تمیزیز/٢٠١٣

لائحته التميزیة المدفوع عنها الرسم بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٢ طلباً نقضه للأسباب الواردة فیها .  
القرار

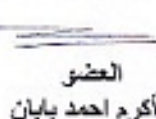
ندی التدقیق والمداولة من المحكمة الاتحادیة العلیا ، وجد بأن الطعن التميزی مقدم ضمن  
المدة القانونیة ، قرر قبوله شكلاً ، وندی عطف النظر فی القرار المميز تبین لهذة المحكمة  
بأن المدعی (المميز) يطالب بتسجيل قطعة الارض أعلاه بأسمه فی دائرة التسجيل العقاری  
والتي بدعی تخصيصها له من المدعی علیه الاوّل/إضافة توظيفته وانه قدم كافة المستمسكات  
المطوبیة وحالت الظروف القاهرة دون التسجيل وحيث ان وكيل المدعی عجز عن تقديم  
كتاب تخصيص قطعة الارض – موضوع الدعوی – كما لم یبیین ماهیة الظروف القاهرة  
التي اشار انیها فی ادعائها وكما لم يقدم أسباب عدم اكمال معاملة التسجيل وحيث  
ان المالك لايجیز نقل المنکیة خارج حدود القانون والاجراءات والموافقات الاصولیة لما  
تقدم تكون دعوی المدعی فاقدة لسندھا القانوني مما يستوجب ردها وحيث  
ان محكمة القضاء الاداري سارت فی هذا الاتجاه وقررت رد الدعوی وللأسباب المبينة أعلاه  
فیكون قرارها صحیحاً وموافقاً للقانون قرر تصدیقه ورد الطعون التميزیة وتحمیل المميز  
رسم التميز وصدّر القرار استناداً لأحكام المادة (٥/ثانیاً) من قانون المحكمة الاتحادیة العلیا  
رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٩٤) من الدستور وبالاتفاق فی ١٢/٣/٢٠١٣ .

  
الرئيس  
مدحت المحمود

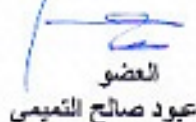
  
العضو  
فاروق محمد السامی

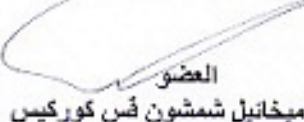
  
العضو  
جعفر ناصر حسین

  
العضو  
أكرم طه محمد

  
العضو  
أكرم احمد بابان

  
العضو  
محمد صالح النقشبندی

  
العضو  
عبود صالح التميمي

  
العضو  
میخائیل شمشون فیس كوركيس

  
العضو  
حسین ابو التمن